دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات

أ/ عزوز ميلود
جامعة بسكرة

الملخص :

تركز الدراسة على إبراز دور المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل الحوكمة المؤسساتية و زيادة موثوقية البيانات المالية، من أجل دعم ومساعدة مسيري المؤسسات الاقتصادية في اتخاذ قرارات صائبة، وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية التي هي لب المراجعة الداخلية، ودعم اختيار القرارات الاستثمارية من خلال تحسين أداء المؤسسات، وتعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية المحاسبيين في القوائم المالية والخالية من كل أشكال الغش والأخطاء والتدليس، وتوفير المعلومات اللازمة والمناسبة في الوقت المناسب للمستثمرين وأصحاب المصالح.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، المخاطر ، حوكمة الشركات.

Abstract :

The objective of this study is to attempt to propose an integrated framework for activating the role of risk based internal auditing deals with risk management in the organization, so that it works to improve the Effectiveness of the performance of the enterprise risk management by carrying out their responsibilities to identify and assess risks and respond to Them to manage them and mitigate there consequences to be within the Acceptable level of risk .As the internal audit is responsible for providing objective assurance about the evaluation of the effectiveness of enterprise risk management activities and monitor the control processes on them internal audit .

Key words: internal audit, risk , corporate gouvernance.

مقدمة

زاد الاهتمام بمهنة المراجعة الداخلية بعد الفضيحة التي هزت و.م.ا: عام 2001 التي تعرف بحادثة اونرون مع مكتب آرثر أندرسون للدراسات والاستشارات و كذا فضيحة وورلد كوم منذ ذلك الحين أصبح لزاما على المؤسسات تبني مهنة المراجعة للسهر على تطبيق حوكمة الشركات التي تعتبر المراجعة الداخلية أهم آلياتها.

مشكلة البحث:

تم صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الآتي :

كيف يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة داخل الشركات ؟

أهمية البحث:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من خلال الدور البارز والمهم الذي تؤديه المراجعة الداخلية لتحقيق مباديء حوكمة الشركات من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية للتصدي للمخاطر التي تواجهها المؤسسة وتخطي العقبات المؤدية إلى انهيارات وفشل الشركات وحسن توجيه الموارد واستخدامها الأمثل فضلا عن دورها في تجنب الانزلاق في المشاكل المحاسبية والمالية مما يعمل على تعزيز استمراريتها.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- إبراز دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وزيادة موثوقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

2- إبراز دور المراجعة في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من إشكالية عدم تطابق المعلومات من خلال تعزيز مبدأ الإفصاح والإبلاغ المحاسبي و كذا الشفافية.

فرضية البحث:

يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات من خلال الالتزام بمبادئها وتفعيل آلياتها .

خطة البحث:

المحور الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية.

المحور الثاني: ماهية الحوكمة في الشركات.

المحور الثالث : المراجعة الداخلية كآلية للحوكمة في الشركات.

المحور الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية

نتيجة تطور الأعمال وتعدد أوجه الأنشطة للمؤسسة و كذا انتشارها جغرافيا، أدى بالإدارة العليا إلى تفويض بعض السلطات إلى المستويات الأدنى، ورسم سياسات عامة ووضع إجراءات لها، ولكي تحقق الرقابة وتفرض الإشراف على كل المستويات الإدارية، كان لابد من إيجاد وسيلة تعمل لصالحها وتساعد المسؤولين على التحكم بشكل أفضل في أنشطتهم وهذا لتحقيق أهدافها ، فنشأت بذلك المراجعة الداخلية كوظيفة تسمح بمتابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة من أجل معرفة مدى نجاعة هذا النظام وما هي نقاط قوة وضعف هذا النظام.

ماهية المراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الوظائف الإدارية المهمة، التي تقدم خدماتها للإدارة العليا بالمؤسسة ، حيث تعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي في المؤسسة، وعليه سوف نتناول في هذا المبحث إلى مفهوم المراجعة الداخلية، وأهميتها وأهدافها.

أولا: التطور التاريخي للمراجعة الداخلية: ظهرت المراجعة الداخلية مطلع القرن 19 حديثة بالمقارنة بالمراجعة الخارجية، وقد لاقت المراجعة الداخلية قبولا كبيرا، واقتصرت المراجعة الداخلية في باديء الأمر اقتصرت على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة المعلومات، تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء، ولكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاقها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بالمعلومات[1].

ويمكن القول أن المراجع الداخلي في مرحلة النشأة المبكرة كان مجال عمله مقتصر على الإدارات المحاسبية والمالية، وكان ينظر إلى المراجعة الداخلية على أنها أداة وقائية وحمائية فحسب، وعرفت بالمراجعة المالية، وبعد ذلك بدأت الإدارة تدرك: أنه يمكن الاستعانة بخدمات المراجع الداخلي في خدمات أخرى غير المحاسبية والمالية والشؤون الادارية.

وصار ينظر إلى المراجعة الداخلية على أنها أداة بناء أيضا بالإضافة إلى كونها أداة وقائية. [2]

يرجع بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد لمهنة المراجعة الداخلية. [3]

والجدول التالي يلخص بإيجاز مراحل تطور المراجعة الداخلية وتعريفها عبر كل مرحلة:

الجدول رقم 01: التطور التاريخي للمراجعة الداخلية.

الفترة	التطور التاريخي للمراجعة الداخلية
1947	إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات المراجعة الداخلية صادرة عن (**IIA**) معهد المدققين الداخليين.
1957	تم إصدار أول قائمة معدلة لمسؤوليات المراجعة الداخلية.
1964	تم اعتماد دليل للمراجعة الداخلية على أنها مراجعة للأعمال والسجلات تتم داخل المؤسسة بصفة مستمرة بواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف المراجعة الداخلية كثيرا في المؤسسات المختلفة.
1974	تم تشكيل لجان لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية.
1977	انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقريرا بنتائج دراستها.
1978	تم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين في سان فرانسيسكو.
1996	تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة المراجعة صادر عن (**IIA**).
1999	تم صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية من قبل معهد (**IIA**) على أنها: نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين وإنجاز هذه الأهداف من خلال الإجراءات الموضوعة.
2001	تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية تهدف لإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية وعمليات إدارة المخاطر، الرقابة والتوجيه.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مراجع.

ثانيا: تعريف المراجعة الداخلية.

التعريف الأول: عرفتها زاهرة توفيق عواد: "على أنها تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر في بعض الأحيان ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول وخدمة وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي وطرف المراقبات الأخرى"[4].

التعريف الثاني: عرف كذلك «المراجعة الداخلية على أنها ككون داخل المؤسسة، وظيفة مستقلة للتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة".[5]

التعريف الرابع: عرفها معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: "نشاط تقييمي مستقل يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات الأخرى للإدارة، بالإضافة إلى القيام بالرقابة الإدارية والخاصة بقياس فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة."[6]

التعريف الخامس: عرفها عبد الفتاح صحن: على أنها "حلقة من حلقات الرقابة الداخلية وآداة في يد الإدارة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة حول سيرورة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى".[7]

ويمكن تقديم تعريف للمراجعة الداخلية: إذ تعد وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، يقوم بها شخص تابع للمؤسسة، تتمثل نشاطات هذه الوظيفة في القيام بعملية الفحص للوسائل الموضوعة تحت تصرف المؤسسة قصد مراقبة المؤسسة، إن كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، وأن العمليات شرعية والمعلومات صادقة بهدف مساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها.

ثالثا: خصائص المراجعة الداخلية.

هناك ثلاث خصائص يؤدي من خلالها المراجع الداخلي وظيفته، وتتمثل فيما يلي:[8]

1-المساعدة في التسيير: فالمراجع الداخلي يعمل بجانب أي مسؤول عن الوظائف الأخرى، فيقدم المراجع الداخلي مساعدات للمسؤولين لمعالجة المشاكل من كل الأصناف والمتعلقة بالإجراءات للسيطرة الجيدة على كل النشاطات.

2- لا تحكم على أداء الأشخاص: إن هدف المراجعة الداخلية يتمثل في المساعدة على تحسين الأداء وليس الحكم على الأداء.

3- وظيفة مستقلة: وهذا الاستقلال يعد حجر الزاوية في موضوعية نتائج وتوصيات المراجع الداخلي ومدى ملائمتها وقبولها وبدون

الداخلية مكانة بارزة في معظم المؤسسات ، ارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب، وإنما كالأنشطة التالية:

1- نشاط تقييمي: لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها.

2- نشاط وقائي: من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية.

3- نشاط إنشائي: تشمل التأكد من كل أنشطة المؤسسة وذلك من خلال وضع برامج المراجعة.

4- نشاط تأكيدي: تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب.

5- نشاط استشاري: تزويد الإدارة بالتحليلات والاستشارات اللازمة لاتخاذ القرارات.

6- نشاط مستقل: بارتباطها بأعلى مستوى إداري داخل المؤسسة.

7- نشاط موضوعي: بأداء الأعمال الموكلة إليها.

جميع هذه الأدوات تعمل من هذه الاستقلالية تكون نتائج وتوصيات المراجع الداخلي بعيدة عن الموضوعية وتعتبر فيها شيء من التمييز.[9]

أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها.

كما أسلفنا الذكر بأن المراجعة الداخلية تطورت عبر العصور، وهذا التطور انعكس على أهميتها وأهدافها في المؤسسات ويمكننا توضيحها فيمايلي.

أولا: أهمية المراجعة الداخلية.

ترجع أهمية المراجعة إلى مستخدمي البيانات المحاسبية أو المستفيدين منها، وكلما كبر حجم المؤسسة وزاد عدد مستخدمي البيانات المحاسبية كلما أضحت مهمة المراجع أكثر أهمية نظرا لاستخدام هذه البيانات في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة لرسخ السياسات المستقبلية وتصحيح الانحرافات.[10]

لقد تبوأت وظيفة المراجعة أجل إضافة قيمة للمؤسسة وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والعمل على اقتراح ما من شأنه تحسين العمل[11].

حقق هدف البناء من خلال اقتراح وظيفة المراجعة الداخلية للعلاج، والتوصيات بنتيجة الفحص وبصفة خاصة أثناء عمليات مراجعة الأنشطة فإن المراجع الداخلي يواجه معارضة الإدارة الوسطى والعليا في المؤسسة، وذلك لأن المراجع الداخلي عند قيامه بوظيفة مراجعة العمليات، لا يقوم بفحص النظام الموضوع بواسطة الإدارة وتقويمه، كما **ثانيا: أهداف المراجعة الداخلية.**

هناك أهداف أساسية للمراجعة الداخلية ويمكن تلخيصها في[12]:

1- فحص وتقييم مدى ملائمة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية عن طريق تقييم نظم الرقابة المختلفة.

2- تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول، ومدى كفاية الحماية لها.

3- التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات وفحص الرسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب مثل هذه المعلومات.

4- تقييم مدى نجاعة واقتصادية استخدام موارد المؤسسة والتقرير عن الانحرافات إن وجدت وتحليل وتوصيل ذلك إلى المسؤولين عن اتخاذ القرارات الصحيحة.

5- تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة.

وهناك أهداف أخرى[13].

1- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة المصرح بها.

2- التحقق من مدى كفاية وفعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة.

وبناءا على ما تقدم يمكن تقسيم أهداف المراجعة الداخلية إلى هدفين وهما:

هدف الحماية: يعني مفهوم الحماية تدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من:

1- دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية، ومن إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية،

2- أن أصول المؤسسة قد تتم المحاسبة عنها، محاطة بالحماية الكافية،

3- اختيار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين الوظائف.

4- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات بحيث يراجع كل موظف عمليات الموظف الذي قبله وبما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال.

وماهو الجدير بالذكر أن المراجع الداخلي لديه الوقت والخبرة ليتمكن من انتقاء وتقييم أوجه الرقابة الداخلية، ولذلك يطلق على هدف الحماية المراجعة المالية[14].

هدف البناء: يتهو الحال في المراجعة المالية، إنما يقوم بمراجعة وتقويم مدى تطابق العمل الإداري مع النظام، أي تقويم عمل الإدارة بحد ذاته، فإذا وجد المراجع الداخلي خطأ في العملية الإدارية لا تتفق مع السياسات فإنه يرفع تقريره في الإدارة. [15]

ويحدد الهدف الأول طبيعة المراجعة الداخلية، أما الثاني يمثل التطور الحديث لها.

المحور الثاني: ماهية حوكمة الشركات

ظهرت حوكمة الشركات نتيجة لتطبيق مبدأ فصل الملكية عن الإدارة، وذلك لقيام الإدارة بمهمة إدارة الشركة نيابة عن حملة الأسهم، وذلك لاختلاف مصالح كل من الطرفين، وعليه فإن النظام القوي للحوكمة يعمل على حماية حقوق المساهمين و كل أصحاب المصالح.

أولا : نشأة حوكمة الشركات و دوافع ظهورها.

تاريخياً فإن الحوكمة بمفهومها الواسع ليست مفهوماً حديثاً بل ظهرت بداياتها في القرن الثامن عشر عام 1772 في بريطانيا ثم تعددت تعاريفها بتعدد زوايا اهتمام الباحثين فيها، وعندما أطلق البنك الدولي مصطلح "Governance" من ترجمها إلى (الحكم الصالح أو الجيد) ويعتبر مصطلح "الحوكمة" حديثاً على قطاع الأعمال العربي على عكس مصطلح الإفصاح والفساد والرشوة. ويعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت

للمصطلح " Corporate Governance"، أما الترجمة مع نهاية القرن العشرين، وكان هناك العديد من النقاش والجدل يتعلق بترجمة المصطلح إلى اللغة العربية فهناك العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".[16]

أدى ظهور نظرية الوكالة Agencé Théorie وما ارتبط بها من تسليط الضوء على المشاكل التي تنشا نتيجة تصادم المصالح بين مختلف الأطراف إلى زيادة الاهتمام و ضرورة العثور على مجموعة من القوانين و اللوائح والضوابط التي تساند حماية مصالح المساهمين و الحد من التلاعب المالي و الإداري بمصالح المساهمين الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الشخصية، و ذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركات، و في عام 1976 قام كل من Jensen And Meckling بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات و إبراز أهميته في الحد و التقليل من المشاكل التي قد تنشا من مبدا الفصل بين الملكية و الإدارة و التي نصت عليها نظرية الوكالة ، و بالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين جدد و ما يترتب على ذلك من تنمية قدرات تلك الدول، و زاد الاهتمام بالحوكمة في اعقاب الازمات الاقتصادية المتتالية منذ اواخر القرن الماضي التي شهدها العالم، و كذلك ما شهده الاقتصاد الامريكي من انهيارات في الاونة الاخيرة في الجانب المالي والمحاسبي، مما ادى الى ضرورة تبني وتعزيز حوكمة الشركات.

ومن الملاحظ أن الاهتمام بهذا المفهوم بصورة واضحة عندما قام صندوق المعاشات العامة الامريكي والذي يعتبر اكبر صندوق للمعاشات العامة في أمريكا بتعريف حوكمة الشركات وتسليط الضوء على دورها في حماية حقوق المساهمين ،حيث قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات عام 1987 بإعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها و المسمى Tread Way Commission والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة حوكمة الشركات و الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية .

وقد تعددت الدراسات الحديثة التي تناولت هذا والتعريف ومحاولة وضع المبادئ القابلة للتطبيق على غرار "لجنة كادبوري" في الموضوع بالبحث بريطانيا ولجنة "فينو Vienot" نسبة الى رئيسها "Marc Vienot" في فرنسا في سنة 1995م، ولجنة "كينج Mervyn King" في جنوب افريقيا في سنة 2002م

و صدور Cadbury Report في عام 1992 والتي اكدت على ان الحوكمة هي النظام الذي تدار وتراقب به الشركات و مجالس الادارة هي المسؤولة عن تطبيقها في شركاتها.[17]

ثانيا :تعريف حوكمة الشركات.

ظهر مصطلح الحوكمة ترجمة لأصله الانجليزي كلمة Governance من طرف البنك الدولي، حيث تم استخدام مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة والحاكمية والحكم الراشد، وقد عرفت الأمم المتحدة الحوكمة في تقرير التنمية البشرية سنة 2002 على أنها "التطبيق الفعلي للنشاط الاقتصادي و السياسي و الإداري من اجل إدارة أعمال الدولة على كافة المستويات"، ولهذا اعتبر أيضا مصطلح حوكمة المؤسسات ترجمة للاصطلاح الانجليزي Corporate governance في حين تم ترجمته للفرنسية " Governance Denterprise".

لغويا: يمكن تعريف الحوكمة لغويا كمايلي:[18]

الحكمة: وما تقتضيه من التوجيه و الترشيد،

التحاكم :العدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

اصطلاحا: لمصطلح الحوكمة عدة تعاريف يمكن ذكر منها :

التعريف الأول: عرف البنك الأهلي المصري الحوكمة بأنها: "مجموع "قواعد اللعبة "التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين".[19]

التعريف الثاني:

أهدافها والوفاء كماعرفها البنك الدولي على أنها :"الحكم الراشد مرادف للسير الاقتصادي الفعال و الأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الموجهة للدول و الشركات التي تشك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية ".[20]

التعريف الثالث: عرف طارق عبد العال حماد، الحوكمة بأنها: "النظام الذي بتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة""[21].

التعريف الرابع: بينما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عرفتها بأنها:

"الأسلوب الذي يقوم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف و تحقيقها و مراقبة الأداء و الإشراف على الأسلوب الناجح لممارسة السلطة التي يجب أن

يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة و الإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها و تسهيل الرقابة الجيدة لاستخدام الموارد المتاحة و أصول المؤسسة بكفاءة وفعالية".[22]

مما سبق يمكن القول بانها :" مجموعة من القواعد و الآليات و الإجراءات و القوانين التي يتم بواسطتها مراقبة الأداء و تضبط ممارسات مختلف الأطراف بهدف ضمان الشفافية والنزاهة والعدالة، عن طريق تنظيم مختلف العلاقات بين المديرين و مجلس الإدارة و المساهمين و أصحاب المصالح و توزيع الحقوق و الالتزام بالواجبات من اجل تحقيق الأهداف المرجوة و تحقيق الاستمرارية "

أي هي مجموعة من القواعد و العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة و الملاك و جميع الأطراف التي لها علاقة بالشركة.

ثالثا:خصائص حوكمة الشركات .

نستخلص من مصطلح الحوكمة الخصائص الاتية:[23]

الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح،

الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث،

الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل ،

المساءلة: هي إمكانية تقييم و تقديم أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التشغيلية ،

المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة ،

العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصالح في المؤسسة،

أولا:أهداف حوكمة الشركات.

تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:[24]

ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات ،

حفظ حقوق جميع المساهمين ،

المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين ،

دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة،

الإفصاح والشفافية،

مسؤوليات مجلس الإدارة.

ثانيا:المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات:"تعني آليات حوكمة الشركات الطرق و الأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشا بين الإدارة و حملة الأسهم، و بين الأقلية والأغلبية المسيطرة من حملة الأسهم، كما تعرف على أنها مجموعة الطرق و الأساليب التي تطبق على مستوى المؤسسة لحل مشاكل المؤسسة، ويتوقف استخدام هذه الطرق على نظام الحوكمة المطبق في البلد محل الاهتمام ،ويمكن القول أن هناك شبه إجماع بين الباحثين في مجال الحوكمة على تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى آليات داخلية وأخرى خارجية ."[25] وتعتبر المراجعة الداخلية من اهم هاته الاليات:

المراجعة الداخلية: لقد انتقلت إجراءات وعمليات المراجعة من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة ، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة نحوالمجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المؤسسة الاقتصادية إلى تطبيق إجراءات المراجعة وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية خاصة منذ الفضائح التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية .[26]

لجان المراجعة الداخلية: تعتبر لجان المراجعة من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، استراليا وغيرها من الدول، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظرا للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات إعداد التقارير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها، وكذلك في تدعيم استقلالية عملية المراجعة، ولقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان المراجعة بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما سيتبعه من رفع كفاءة أداة عملية المراجعة، وتدعيم نظم إدارة المخاطر، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ الحوكمةكما تعهد الى لجان المراجعة العديد من المهام و الوظائف تتمثل فيما يلي:

-مراجعة الكشوف المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة ،

-التوصية بتعين ومكافأة و إعفاء الخارجي ،

- مناقشة نطاق و طبيعة الأولويات في المراجعة و الاتفاق عليها،

-المناقشة مع المراجعين الخارجيين و الداخليين لتقويم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة و إدارة المخاطر فيها ،

- الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية و مراجعة التقارير التي قدمتها و النتائج التي تتوصل إليها و تقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. [27]

خاتمـــة:

جاء الاهتمام بالمراجعة الداخلية كالية من اليات دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات عقب الفضيحة التي هزت الولايات المتحدة الامريكية سنة 2001، والتي تعرف بفضيحة "اونرون" و "وورلد كوم" مع مكتب "ارثر اندرسون" للدراسات والاستشارات و عقب الأزمة عمد المعهد الامريكي للمراجعين الداخليين لاصدار معايير جديدة للمراجعة الداخلية وانبثاق توصيات تنص على الزامية تعميم مهنة المراجعة الداخلية داخل المؤسسات لدعم الشفافية والافصاح عن المعلومات المالية والحقائق لكل اصحاب المصالح والمساهمة في تفعيل حوكمة قرارات المسيرين.

الهوامش:

1-راتب محمد عبد ربه، **المراجعة الداخلية**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2010، ص:.09

2- وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية**، مدخل عملي تطبيقي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص، ص: 12- 13.

3- خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، وفقا لمعايير التحقيق الداخلي الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2006، ص:.30

4- زاهرة توفيق عواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص: .87

5- طواهري محمد التوهامي، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط01، 2005، ص: 33.

6- فتحي رزق السوافري وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2002، ص: 45.

7- عبد الفتاح صحن، أحمدنور، **الرقابة ومراجعة الحسابات**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1992، ص: .38

8- Jacques Renard, Théorie et pratique de l'audit interne. Organisation, Paris, 3éme édition 2000, P : 53.

9- أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2007/2006، ص: 50.

10- أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار صفاء للنشروالتوزيع، عمان،الاردن، ط1، 2000، ص: 39.

11- خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 63،64.

12- وجدي حامد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

13- عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، مرجع سبق ذكره، ص: 213.

14- أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

15- راتب محمد عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

16- أحمد منير نجار، "**حوكمة مؤسسات الأعمال كأحد متطلبات عولمة النشاط الاقتصادي المعاصر – نظرة تحليلية إدارية، اقتصادية، محاسبية**"، مداخلة مقدّمة للمؤتمر العلمي الدّولي حول: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، المنظّم من طرف كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، أيام: من 15 إلى 17 ديسمبر 2012، ص:4.

17-تقرير كادبوري (المملكة المتحدة 1992) هو تقرير لجنة برئاسة ادريان كادبوري حول الحوكمة و مبادئها Adrain Cadbury.

18-عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة** ،اتحاد المصارف العربية ،بيروت، لبنان ،2007، ص، ص :23، 24.

19- أشرف يونس محمد- مازن محمد محمود بركات، "**حوكمة المنظمات غير الحكومية- دراسة حالة بجمعية تنمية المجتمع المحلي بمركز الفشن بمحافظة بني سويف**"، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد 7، جامعة المنصورة، مصر، 2011، ص:.845

20-علاء فرحان طالب ،إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية، و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف** ،دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،ط01،2011،ص:.24

21- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2008،ص:15.

22- طارق عبد العال حماد، "**حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات**"، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، مصر، 2007، ص:22.

23-طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات و الأزمات المالية**،الدارالجامعية،الاسكندرية،2005،ص:149.

24- **لمزيد من الاطلاع في ذلك، راجع: Review of the OECD Principles of Corporate Governance** Public consultation on the 2014 (متاحة على الموقع الالكتروني:http://www.oecd.org/daf/ca/public-consultation-review-oecd-principles-of-corporate-governance.htm تاريخ الاطلاع: 2016/03/14).

25–طارق عبد العال، **حوكمة الشركات (المفاهيم،المبادئ،التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2005،ص:.23

26– مستخلص بتصرف:السقا السيد احمد،**المراجعة الداخلية الجوانب المالية والتشغيلي**ة،الجمعية السعودية للنشر/السعودية 1997،الطبعة الأولى،ص.27

27– مجدي محمد سامي، "**دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية** ،ص19.